

عن آخر
حروب الفئران والثيرانإبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

شبه الرسمية الحكومية، فإن هجومها على القوات الأميركية الموجودة باتفاق رسمي مع الحكومة العراقية للمساعدة والتدريب في القتال ضد تنظيم داعش، يُحمّل الحكومة العراقية جزءاً كبيراً من المسؤولية، ويكشف عن ضعفها وعجزها عن حماية أمن شعبها وسلامة بلادها، ويؤكد أنها حكومة كارثية لا تحل ولا تربط، وأن الميليشيات التي تعمل بتوجيهات إيرانية مباشرة، مستترة أحياناً، وعلنية أحياناً أخرى، هي التي تملك خيوطها وتغزل لها غزلها.

خصوصاً وأن أصغر وأبسط مواطن عراقي يعلم بأن الذي أنعم عليهم وحملهم من مقاهي طهران وعمان وبيروت ولندن وسوريا، وجعلهم أئمة ورؤساء ووزراء وسفراء وأصحاب ميليشيات هم الأميركيان، وأن الذي استنجد بالضباط والجنود الأميركيين المتواجدين في قواعد كركوك وأربيل والأنبار والتاجي، والذي استضافهم لمساعدة حكومته على طرد المحتلين الدواعش وتحرير المدن التي تسبب أحد أشقائهم "المجاهدين" في احتلالها هو رئيس الحكومة التي يملكها ويدير شؤونها الإيرانيون ووكلاؤهم العراقيون.

والشيء الآخر هو أن هذه الهجمات الخائبة الغيبة تأتي ونظام الحكم العراقي محاصر، ومحتقن، ومتشردم، ومضطرب، ومهدد بطوفان الغضب الشعبي المستاء جداً من عمالة أحزابها الحاكمة، ومن عدم اكتراثها بأمن شعبها ومصالحه الحيوية الوطنية العليا، ومن سعيها لاتخاذ أرض العراق وأهله ساحة صراع دولي خارجي دون مبرر من أي نوع.

وهذا دليل آخر قاطع على أن زعماء تلك الأحزاب والميليشيات، مختارين أو مجبرين، يزيدون، بحماقة وصفاقة وجهالة، غضب الغاضبين عليهم، ونقمة الناقمين على أسيادهم، ويقطعون آخر خيوط الأمل في إمكانية صحتهم من غفلتهم، وعودتهم إلى شعبهم بعد فراق طويل. إنهم، بعد كل شهادة شعبيهم ومصائبهم ومغاليهم ومخطوئهم ومقوذيهم، لم يدركوا بعد ما ينتظرهم من عذاب عظيم.

وخلاصة الخلاصة أن من المخجل والمحزن، في أن واحد، هو هذه المقاتلة بين الفئران العراقية الإيرانية المنهكة المنهالكة، وبين ثيران الأميركيين الهائج، وعلى أرض العراقيين الأبرياء، وداخل أحيائهم وبين منازلهم ودكاكينهم التي منها ياكلون ويشربون. لو كان الغباء رجلاً لقتلته منذ زمن طويل.

لو كانت الصواريخ العمياء التي أرسلها أبو مهدي المهندس، مالك حزب الله العراقي، إلى مُجمَع كركوك العسكري الأميركي دفاعاً عن العراق وسيادته وكرامته واستقلاله، لزُغرد لها كل فتيان وفتيات ساحات التحرير في بغداد والمحافظات المنتفضة الأخرى. ولكنها مكروهة ومرفوضة من العراقيين والعراقيات، أجمعين، لأنها إيرانية الصنع، ولأنها أطلقت من شدة حقن الولي الفقيه الإيراني وضيق صدره وغلبان دمه وغضبه على الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي لا شاغل له، حتى وهو في عز أزمته الرئاسية المرحجة، سوى تعميق وتشديد وتفعل سياسة الخنق التي بدأها، والإصرار على خوضها حتى نهايتها، فينوب النظام الأحقق عن حماقاته، ويتبرا من سياساته التوسعية والعدوانية الدموية، ويحمل عصاه عادداً إلى داخل بلاده ذليلاً مدحوراً، أو حتى يثور عليه شعبه ويسقطه ليربح ويستريح.

والظاهر أن الذي خطط لها، والذي نفذها كان في غاية الغباء والغفلة وقلة الخبرة وانعدام التركيز. فثلاثون صاروخاً إيرانياً أمطرها على القاعدة الأميركية في كركوك لم تقتل سوى "متعاقداً" واحد فقط مع وزارة الدفاع الأميركية، وقد لا يكون أميركياً، ولم تحدث سوى أضرار مادية في مركبات ومدخر عتاد ليست في حساب الرسالة الأميركية أكثر من حبة خربل واحدة من بيارل لا حدود لها من مركبات ونخائر وجنود.

ومقابل الصواريخ الثلاثين الخائبة التي تورط أبو مهدي المهندس بإطلاقها أرسل الأميركيان إليه أربعة صواريخ فقط، لا غير، على ثلاثة من مواقعها في العراق، واثنين في سوريا، فدمرت مستودعات أسلحته، وقواعد قيادة وسيطرة، ويقال إنها قتلت 20 "مجاهداً"، وأصاب العشرات، ولا يُعرف لحد الآن عدد القتلى والمصابين النهائي، كما تقول الوكالات العالمية، لأن كثيراً من زلوا تحت الإنقاذ، وردا على هذا الضربة الموجعة أرسلت كتائب حزب الله أربعة صواريخ أخرى سقطت قرب قاعدة التاجي شمال بغداد التي تضم جنوداً أميركيين، وفق ما أفاد به مسؤول أمني عراقي دون أن تسفر عن ضحايا. ولأن كتائب حزب الله العراقي جزء مهم من ميليشيات الحشد الشعبي



أحزاب لا ترى الشعب الذي يراها

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ليست الأزمة العراقية في طريقها إلى الحل، بالرغم من مضي حوالي ثلاثة شهور على الاحتجاجات غير المسبوقة في التاريخ السياسي العراقي. تلك الأزمة مرشحة للمزيد من الخفاء.

كل واحد منهما سيبقي متمسكا بشروطه من أجل أن تبقى جيبته متمسكة، وهو ما يمكن أن يقود إلى التشدد في ظل غياب وسيط معتدل بين الطرفين اللذين لا يبق أحدهما إلا الخفاء.

لا يمكننا هنا الحديث عن حكومة عراقية، فلك جهة لا وجود حقيقياً لها بعد أن استقال رئيسها وذهبت إلى الخفاء.

الأحزاب التي كانت تدعم بقاء الحكومة المستقيلة ظهرت على الواجهة باعتبارها الطرف الذي يمثل جبهة القوى الحاكمة. ذلك أمر غير مسبوq هو الآخر. فليس من

الطبيعي أن تحل أحزاب يُفترض أن حركتها مقيدة بحدود دائرة تمثيلها البرلماني محل السلطة التنفيذية، ولا يمت إلى السياسة بصفة أن تقوم تلك الأحزاب بفرض إرادتها على الشعب الذي لا تزال تدعي أن شرعية وجودها في الدولة مستمدة من أصواته الانتخابية.

وإذا ما كانت تلك الأحزاب متمتعة حتى الآن عن التعامل مع مطالب المحتجين بطريقة محترمة بحيث أن أصوات المحتجين تبدو كما لو أنها لا تصلها، فإن الشعب على الضفة الأخرى لا يجد باساً في الرد بالرفض على الاقتراحات التي تتقدم بها الأحزاب.

لا يزال المحتجون حتى هذه اللحظة يتعاملون باحترام مع الأحزاب التي كان وجودها في الحكم سبباً مباشراً في تدمير وطنهم وسحق مواطناتهم وتبديد ثرواتهم الوطنية. ويمكن رد ذلك التعامل إلى مبدأ "السلمية" الذي نجحوا في الحفاظ عليه بالرغم من كل عمليات القهر والقتل والقمع والمطاردة التي مارستها الأجهزة الأمنية والميليشيات التابعة للأحزاب.

تظهر الأحزاب من خلال مزاد الترشيدات الذي أقامته استعلاءها

السلطة مُلك أيديهم فإن انفصالهم عن الشعب كان أمراً مستلهماً من تربيتهم الحزبية حين كانوا يهيئون أنفسهم للانتقام من المجتمعات التي سبق أن طردتهم وتخلت عنهم في السابق. أما الشباب في ساحات التظاهر فإنهم على يقين من أنهم يملكون الحق في التغيير. وهم لا يحتاجون في ذلك إلى استفتاء وبالأخص على مستوى شرعية وجودهم. فإذا كانت الأحزاب بحاجة إلى صناديق اقتراع اكتسب من خلالها شرعيتها، فإن الشعب لا يحتاج إلى شيء ليؤكد من خلاله حقه في أن يفرض نمط الحياة الذي يليق به.

على الشعب، بالرغم من أن كل الوقائع تؤكد أنها لم تعد قادرة على مغادرة حالة الصفر الحراري التي وصلت إليها بتأثير مباشر من الاحتجاجات، كان من المتوقع أن تنتهي الأمور إلى قطيعة من ذلك النوع.

فالأحزاب التي أدارت الدولة عبر ستة عشر عاماً من غير أن تتعرض للمساءلة ونجحت في توطيئ الفساد وتطبيعته داخل دائرة حركتها لا يمكنها أن تعود إلى الوراء لتصدق أن الشعب هو فعلاً مصدر السلطات. تلك كذبة وافقوا عليها يوم كانوا يسعون إلى السلطة. أما وقد صارت

السلطة مُلك أيديهم فإن انفصالهم عن الشعب كان أمراً مستلهماً من تربيتهم الحزبية حين كانوا يهيئون أنفسهم للانتقام من المجتمعات التي سبق أن طردتهم وتخلت عنهم في السابق. أما الشباب في ساحات التظاهر فإنهم على يقين من أنهم يملكون الحق في التغيير. وهم لا يحتاجون في ذلك إلى استفتاء وبالأخص على مستوى شرعية وجودهم. فإذا كانت الأحزاب بحاجة إلى صناديق اقتراع اكتسب من خلالها شرعيتها، فإن الشعب لا يحتاج إلى شيء ليؤكد من خلاله حقه في أن يفرض نمط الحياة الذي يليق به.

على الشعب، بالرغم من أن كل الوقائع تؤكد أنها لم تعد قادرة على مغادرة حالة الصفر الحراري التي وصلت إليها بتأثير مباشر من الاحتجاجات، كان من المتوقع أن تنتهي الأمور إلى قطيعة من ذلك النوع.

فالأحزاب التي أدارت الدولة عبر ستة عشر عاماً من غير أن تتعرض للمساءلة ونجحت في توطيئ الفساد وتطبيعته داخل دائرة حركتها لا يمكنها أن تعود إلى الوراء لتصدق أن الشعب هو فعلاً مصدر السلطات. تلك كذبة وافقوا عليها يوم كانوا يسعون إلى السلطة. أما وقد صارت



السلطة مُلك أيديهم فإن انفصالهم عن الشعب كان أمراً مستلهماً من تربيتهم الحزبية حين كانوا يهيئون أنفسهم للانتقام من المجتمعات التي سبق أن طردتهم وتخلت عنهم في السابق. أما الشباب في ساحات التظاهر فإنهم على يقين من أنهم يملكون الحق في التغيير. وهم لا يحتاجون في ذلك إلى استفتاء وبالأخص على مستوى شرعية وجودهم. فإذا كانت الأحزاب بحاجة إلى صناديق اقتراع اكتسب من خلالها شرعيتها، فإن الشعب لا يحتاج إلى شيء ليؤكد من خلاله حقه في أن يفرض نمط الحياة الذي يليق به.

على الشعب، بالرغم من أن كل الوقائع تؤكد أنها لم تعد قادرة على مغادرة حالة الصفر الحراري التي وصلت إليها بتأثير مباشر من الاحتجاجات، كان من المتوقع أن تنتهي الأمور إلى قطيعة من ذلك النوع.

فالأحزاب التي أدارت الدولة عبر ستة عشر عاماً من غير أن تتعرض للمساءلة ونجحت في توطيئ الفساد وتطبيعته داخل دائرة حركتها لا يمكنها أن تعود إلى الوراء لتصدق أن الشعب هو فعلاً مصدر السلطات. تلك كذبة وافقوا عليها يوم كانوا يسعون إلى السلطة. أما وقد صارت

ماذا يبقى من المعارضة السورية؟

ترشح أشخاصاً يمثلونها ويخوضون انتخابات تجرى بين أعضاء المؤتمر العام.

ليس هذا كل شيء حيث يجب أن تكون الهيئة الجديدة للمعارضة مستقلة في قرارها عن أي دولة أو كتلة سياسية. ومثل هذا الاستقلال يحتاج إلى دعم لا محدود وغير مشروط من الأمم المتحدة تحديداً. دعم يطال كل شيء، بدءاً من المقر ورواتب أعضاء الهيئة. وصولاً إلى محاور التفاوض للمعركة.

ينطوي هذا التصور على لا واقعية كبيرة. التجربة تقول إن هيئة مستقلة للمعارضة بهذه المواصفات لن تجد من يدعمها ولا حتى في الأمم المتحدة. الدول المحكمة بالقرار السوري اليوم لا ترغب بالعودة إلى ما قبل عام 2014. لا تهتم هذه الدول إن كان للمعارضة جسد قوي أم ضعيف، لأنها هي من تحدد مسارات الأزمة ونهاياتها. وما على الحكومة أو المعارضة إلا القول: سمعاً وطاعة.

خلاصة العام 2019 في الأزمة السورية هي فتح باب التغيير في التعامل العربي مع المعارضة، وبالتالي المرحلة الانتقالية السياسية. كلها احتمالات يمكن أن تناقش، ولكن الأفضل منها جميعاً هو تأسيس هيئة جديدة للمعارضة تنتخب عن مؤتمر عام يجمع أفراداً وليس تجمعات وإن أرادت الأحزاب أو التجمعات المشاركة في هذه الهيئة، فعليها أن

دعم المستقلين الجدد هيئة التنسيق ومنصتي القاهرة وموسكو، صنعوا جبهة تضم 21 عضواً مقابل 15 من الائتلاف والفصائل التي تتبع تركيا. ربما يكون هذا مبرر السعودية في عقد مؤتمر المستقلين، وقد يكون الأمر غير ذلك، في جميع الحالات يجب أن نعترف بأن المتغيرات الميدانية والسياسية التي طرأت على الأزمة خلال عامها الأخير تستوجب التغيير. نقصد هنا المتغيرات التي تحدثت عن الانتصارات الوهمية للنظام، وإنما تلك التي تفضح تباين رؤى وتوجهات مكونات الهيئة.

قد يكون الحل في تفكك الائتلاف السوري وإعادة تشكيل هيئة التفاوض بمكونات جديدة. أو ربما حان الوقت لتوسيع صفوف الهيئة لتشمل أحزاباً وتكتلات جديدة مثل الإدارة الذاتية في الشمال، لعل الفصل بين الممارسين السياسيين والعسكريين يكون خياراً أيضاً، فتخرج الفصائل المسلحة من الهيئة وتبحث مصيرها مع دمشق والدول المعنية بشكل مستقل عن المرحلة الانتقالية السياسية.

كلها احتمالات يمكن أن تناقش، ولكن الأفضل منها جميعاً هو تأسيس هيئة جديدة للمعارضة تنتخب عن مؤتمر عام يجمع أفراداً وليس تجمعات وإن أرادت الأحزاب أو التجمعات المشاركة في هذه الهيئة، فعليها أن

بينهم. فهم لا يتحدثون خطاباً واحداً، ويقسمون بين مؤيد ورافض وحيادي وبينها في مقتل.

بالنسبة للأفراد المعارضين من خارج هيئة التفاوض والذين ينتشرون في أرجاء العالم، فهم ينقسمون على الهيئة عامة والائتلاف خاصة، وقد سقطت عنه ورقة التوت الأخيرة في معارك إدلب التي تدور بتواطؤ تركيا الضامنة لاتفاق خفض التصعيد في المدينة. موقع فيسبوك هو المنصة الرئيسية للمعارضين المستقلين من خارج الهيئة، وربما هو القاسم المشترك الوحيد



تشخيص الداء هو الخطوة الأولى في تحديد الدواء. التكتل الأكبر في هيئة التفاوض المثلثة للمعارضة، وهو الائتلاف السوري، بات تكتلاً تركيا يعمل على تنفيذ أجندة الرئيس رجب طيب أردوغان في شمال سوريا. كذلك حال الفصائل المسلحة، أما ممثلو هيئة التنسيق ومنصتي القاهرة وموسكو فهم دعاة سلام ينسجم مع المثل الفرنسي القائل "في العفو لذة لا نجدها في الانتقام".

دعم فصائل المعارضة المسلحة للعدوان التركي على مناطق شرق الفرات تسببت في شقاق داخل الهيئة والائتلاف، وربما يكون سبباً في انهيارها. المجلس الكردي لن يجامل جماعة الإخوان ومن يلف لفهم، على حساب حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب. وإن انفصل المجلس عن الائتلاف وعاد إلى مناطق شرق الفرات، فهذا يعني أن الإدارة الذاتية لمناطق شمال سوريا، ستصبح الممثل الوحيد للأكراد السوريين ولجميع سكان تلك المناطق.

يعرف الأكراد أنهم ليسوا مستقلين تماماً في قراراتهم، ويعرفون أيضاً أن مطالبهم من دمشق يجب أن تمر عبر صفاة موسكو وأنقرة وطهران. وخاصة بعدما خذلهم الأميركيون وجعلهم يقاتلون الاحتلال التركي وفصائل المعارضة المسلحة، جنباً إلى جنب مع الجيش السوري. لكن توحّد

بهاء العوام
صحافي سوري

أن تقوم المملكة العربية السعودية بعقد مؤتمر معارضين سوريين مستقلين بغرض ضمهم إلى هيئة التفاوض، فعل ينقصه المبرر القانوني على حد رأي رئيس الهيئة نصر الحريري. ولكن أن تستخدم تركيا فصائل سورية لتغزو مناطق الشمال، أو توفد فصائل سورية للقتال في ليبيا، فهذه أمور لا تستحق مسوغاً قانونياً. ومن وجهة نظر الائتلاف السوري، الذي جاء منه الحريري، يحق لتركيا ما لا يحق لغيرها.

لرياض أسبابها في عقد ذلك المؤتمر، ولألمم المتحدة أن تقبل بنتائجها أو ترفض الأمر برمته وكان شيئاً لم يكن. لا ننسى أن السعودية هي من أسست هيئة التفاوض قبل سنوات، وللمستقلين في الهيئة ثمانية مقاعد لم تسجل باسم أشخاص إلى الأبد. في جميع الحالات ليست الخطوة السعودية محط تقييم أخلاقي، لأن الدول تتحرك وفقاً لمصالحها وليس وفقاً لأحلام السوريين.

مؤتمر الرياض أثار أسئلة من قبيل، هل تحتاج هيئة التفاوض إلى تغيير في بنيتها وتوجهاتها؟ هل الواقع الذي وصلت إليه المعارضة يتطلب إعادة التفكير في مؤسساتها وشرعيتها؟